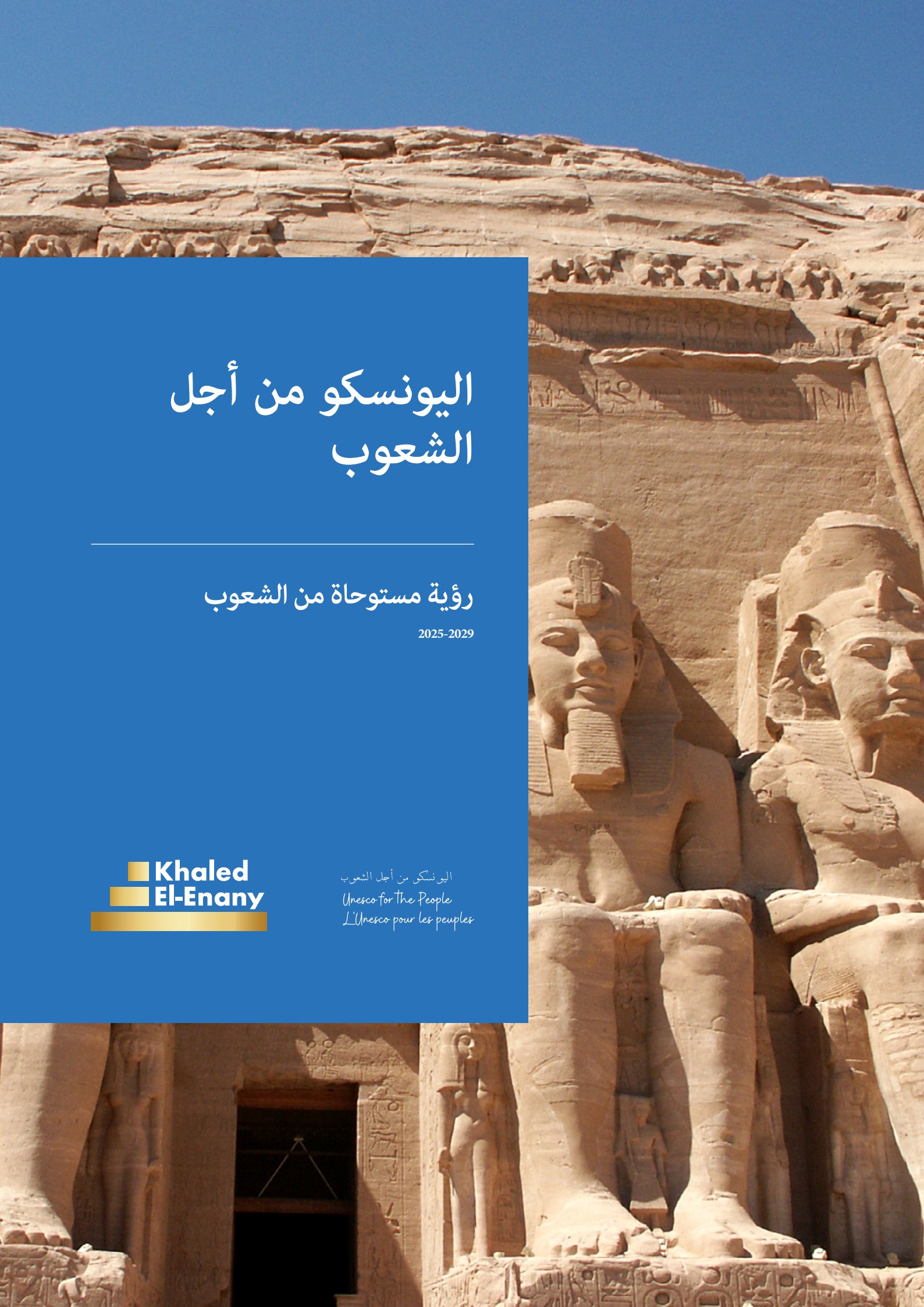

اليونسكو من أجل الشعوب

رؤية مستوحاة من الشعوب

2025-2029

Khaled El-Enany

اليونسكو من أجل الشعوب
Unesco for the People
L'Unesco pour les peuples

اليونسكو من أجل الشعوب

خالد العناني

تضع اليونسكو من أجل الشعوب الإنسان في صميم رسالتها، دون تمييز أو استثناء، بحيث لا يُترك أي فرد خلف الركب. إنها منظمة تعمل بفعالية لتحسين حياة الشعوب أجمع، عابرة للحدود، وتمكّن الدول من الازدهار في عالم يعمه السلام والكرامة، وتُعزِز الأمل الجماعي نحو غدٍ أفضل.

هذه الرؤية ليست رؤيتي وحدي، بل هي رُؤَيتِكُمْ أولًا وقبل كل شيء.

لقد جاءت هذه الرؤية ثمرة نقاشات ثرية وأكثر من خمسين زيارة لدول مختلفة منذ عام 2023، حيث استمعتُ وتبادلتُ الآراء وتعلمت من أشخاص من خلفياتٍ وثقافاتٍ متنوعة. إنها رؤيةٌ متجذرةٌ في قيمَي الأساسية، وغنيةٌ بخبرتي وفهمي العميق للتحديات الحقيقية التي تواجه التعليم والبحث العلمي والثقافة وإدارة المؤسسات الكبرى، الي جانب اطلاعي على أفضل الممارسات الدولية.

التعاون مع المنصات متعددة الأطراف والمجتمع المدني.

سيتم الالتزام بولاية اليونسكو كاملة، مع التكيف مع الواقع المتغير مجابهة التحديات العالمية والإقليمية والوطنية. ستطبق الأهداف الاستراتيجية الأربعة والوظائف الخمس للمنظمة، والتي تم اعتمادها في الاستراتيجية متوسطة المدى 2022-2029، بدقة وفاعلية من خلال نهج يرتكز على السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

ستواصل اليونسكو ترويج مجالات اختصاصها – التعليم، والعلوم، والثقافة، والاتصال، والمعلومات – باعتبارها منافع عامة عالمية. وفي الوقت نفسه، سيتم دعم المعلمين والعلماء والباحثين والفنانين والصحفيين وكل من يجسد وينقل رسالة المنظمة، وستصان حقوقهم لضمان ازدهارهم وتمكينهم من أن يصبحوا عوامل محفزة في بناء السلام.

اليونسكو هي عائلةٌ كبيرةٌ تقودها كافة الدول الأعضاء. وإيمانًا مني بأن الدور الرئيسي للأمانة العامة يكمن في التنفيذ الفعال والمحايد لقرارات الدول الأعضاء، وتقديم مقترحات تُلبي أولوياتها، سأتبنى سياسة الباب المفتوح، وسأحرص على تنظيم لقاءات دورية مع الوفود الدائمة. وأتعهد بأن أكون جسرًا بين الثقافات، وأن أعزز التوافق من خلال مداولات تقنية غير مسيّسة، وأن أُقوي الحوار مع المؤتمر العام والمجلس التنفيذي. ستكون مراجعي الميثاق التأسيسي لليونسكو، وثائقها التقنينية واستراتيجياتها، بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

سترسخ اليونسكو دورها كمحور أساسي في العمل متعدد الاطراف، من خلال تطوير أوجه التعاون، وتوحيد الجهود ضمن المنظومة الكبيرة للأمم المتحدة، والدفع بأهداف أجندة 2030 وما بعدها قدما، وتحقيق أقصى استفادة من

شعوب تزدهر في ظل السلام...

ستظل اليونسكو وفية لمهمتها الأساسية في دعم السلام – والتي تمثل جوهر وجودها – مستندة الي قوة الدبلوماسية الناعمة في مجالات اختصاصها. وستواصل التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك العنصرية وخطاب الكراهية والأحكام المسبقة والتمييز، سواء كان شفويا أو كتابيا أو عبر الانترنت. كما ستعمل المنظمة مع الدول الأعضاء على تعزيز ثقافة السلام وتطوير الأطر القانونية والسياسات التي تحمي الحقوق والحريات المتعلقة بالتعليم، والتقدم العلمي، والحياة الثقافية، والوصول إلى المعلومات، والمياه، والمرافق الصحية فضلا عن حرية الرأي والتعبير

شعوب تنعم بالتمكين من خلال التعليم الجيد...

يعد التعليم بمثابة حجر الأساس للسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية. فإن التعليم، بمختلف أنواعه، يزود طالبي العلم بالمهارات والأدوات التي تمكنهم من الازدهار. وتساعد اليونسكو الدول الأعضاء في حماية الحق في التعليم للجميع – لا سيما الفتيات – مع إشراك المجتمعات المهمشة والطلاب ذوي الإعاقة، وتحسين حوكمة أنظمة التعليم، ومواجهة التحديات التي أبرزتها قمة تحويل التعليم وتقارير اليونسكو العالمية لرصد التعليم. وستدافع اليونسكو عن زيادة الاستثمارات، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الوصول إلى الإنترنت كما ستولي الأولوية للتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمواطنة العالمية، بما في ذلك التوعية حول الإبادة الجماعية والماضي العنيف. وستعمل المنظمة على تعزيز التعلم مدى الحياة، بدءًا من الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي، بما يشمل محو الأمية، وتعليم الكبار، والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والتعليم والتدريب التقني والمهني. وستعزز اليونسكو مكانة المعلمين وقدراتهم، ومعالجة نقص أعدادهم، كما ستشجع تطوير الموارد التعليمية المفتوحة التي تكون موثوقة ومتاحة للجميع، وتحديث المناهج الدراسية مع التركيز على التعلم الرقمي، واستشراف مستقبل التعليم بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل المتغيرة. كما ستواصل اليونسكو دعم السياسات التي تعزز الثقافة والفنون، والتربية البدنية، وصحة ورفاهية الطلاب. وبِصْفتِها الوكالة الرائدة في مجال التعليم ضمن منظومة الأمم المتحدة، ستُعزِز اليونسكو أوجه التعاون مع الوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة، وستستفيد من شبكات المعاهد والمراكز والمدارس التابعة لها لتحقيق أهدافها.

شعوب تزدهر بفضل العلم...

... يساهم العلم والتكنولوجيا والابتكار الأخلاقي والمسؤول والشامل في تعزيز التماسك الاجتماعي ودفع عجلة التنمية المستدامة. تدافع اليونسكو عن الحق في العلم، فضلاً عن حرية العلماء وسلامتهم، لا سيما النساء والشباب. وستواصل المنظمة الدعوة إلى زيادة الاستثمار في البحث العلمي، وتعزيز النظم العلمية، وتطوير البنية التحتية، والتحول الرقمي الشامل، والذكاء الاصطناعي المستدام، وحوكمة البيانات، بالإضافة إلى تعزيز العلم المفتوح للحد من الفجوات العلمية. كما ستعمل اليونسكو على تطوير العلوم الاجتماعية والإنسانية والأساسية، ودعم التفاعل بين العلم والسياسة والمجتمع، وتشجيع حاضنات التكنولوجيا والمعاهد البحثية ومراكز الفكر، وتعزيز التبادل والشبكات الأكاديمية العالمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. بالإضافة إلى ذلك، ستوسع المنظمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، والتقنيات العصبية، والتقنيات الكمية، وعلم الأحياء التركيبي في جميع مجالات اختصاصها، مع تعزيز تنفيذ التوصيات المتعلقة بالعلوم.

شعوب في وئام مع الطبيعة...

مستقبلنا مرتبط بكوكبنا. ستستجيب اليونسكو لاحتياجات الدول الأعضاء في مواجهة تأثيرات تغير المناخ، من خلال تعزيز القدرة على التكيف عبر التعليم والتوعية وبناء القدرات والإعلام والسياسات العلمية حيث تلتقي التكنولوجيا بالمعارف المحلية والتقنيات المستخدمة من الشعوب الأصلية. وستواصل المنظمة جهودها في مجالات العمل المناخي، والتنوع البيولوجي، وحماية النظم البيئية والجيولوجية، والأمن المائي، وإدارة المحيطات عبر اللجنة الدولية لعلوم المحيطات. كما ستُركِز على جمع البيانات وتحليلها، وتحسين التنبؤات، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، والحد من مخاطر الكوارث. وستعمل اليونسكو على تشجيع التمويل المستدام، ودعم الشبكات الدولية، وتعزيز البحث التعاوني القائم على التكنولوجيا، والرصد البيئي في مواقع التراث العالمي، والحدائق الجيولوجية، ومحميات المحيط الحيوي.

شعوب تحتفي بتراثها...

ستعمل اليونسكو على صون تراثنا الطبيعي والثقافي من خلال توظيف العلوم والتكنولوجيا، مع الدعوة إلى وضع أُطر قانونية وحوكمة قوية. ومن خلال مناهج تعليمية متخصصة، ومعلمين مدربين تدريبًا جيدًا، وزيارات ميدانية للمواقع، وأدوات الذكاء الاصطناعي، سيصبح الشباب أكثر ارتباطاً بتراثه. وستسهم اليونسكو في بناء القدرات، وحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات، ومكافحة الاتجار غير المشروع بها، وصون التراث بجميع أشكاله، سواء أكان مغموراً تحت الماء أو طبيعيًا أو ثقافيًا – بشقيه المادي وغير المادي. ولضمان تمثيل أفضل على قوائم اليونسكو، ستوفر اليونسكو دعمًا مخصصًا خلال إجراءات التسجيل، بالتعاون مع الهيئات الاستشارية، ولاسيما للدول التي تُعاني من ضعف التمثيل في قوائم التراث مع اعطاء الأولوية لحماية المواقع المهددة، وتشجيع الترشيحات العابرة للحدود، إلى جانب تعزيز مركز التراث العالمي. وستعمل اليونسكو على جذب الموارد المالية لصون التراث، وستتعاون مع الجهات المعنية لتعزيز السياحة المستدامة التي تضمن تقدير التراث وحمايته.

شعوب مُلهَمة بالثقافة...

ستدافع اليونسكو عن مكانة بارزة للثقافة فيما بعد أجندة 2030. واستنادًا إلى "الميثاق من أجل المستقبل"، ستدعم السياسات الوطنية التي تستثمر في الصناعات الثقافية والإبداعية باعتبارها محركًا قويًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ستواصل اليونسكو حماية حقوق الفنانين والمهنيين الثقافيين وحرياتهم، وتقديم الدعم لهم في أوقات الأزمات وفي مواجهة تأثيرات التقنيات الحديثة. كما ستعمل على زيادة الموارد المخصصة للثقافة، والحفاظ على التعبيرات الثقافية، وتعزيز الوعي الثقافي، وضمان الوصول المتكافئ إلى الثقافة والفنون، وتوفير المساحات الإبداعية، ودعم الحرف التقليدية والمعارف المحلية. وسيتم تشجيع المتاحف والمؤسسات الثقافية على تعزيز دورها المجتمعي وتنظيم فعاليات مشتركة ومتعددة الثقافات. وأخيرًا، ستدعم اليونسكو رقمنة التراث الوثائقي والأرشيفات والمقتنيات الثقافية.

شعوب مترابطة بفضل الاتصال والمعلومات...

تدافع اليونسكو عن الحق في الوصول إلى معلومات شفافة وموثوقة. وستواصل لَعِب دور محوري في ضمان سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام – وخاصة النساء – وحماية حرية الرأي والتعبير، وتعزيز القوانين والسياسات الوطنية التي تكفل هذه الحقوق. كما ستعمل المنظمة على تعزيز الوصول الشامل إلى الإنترنت، وتعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية، وإبراز دور الإعلام في تنمية التفكير النقدي وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وستستمر في التعاون مع الحكومات والمنصات الرقمية لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والخاطئة، ودعم وسائل إعلام مستقلة وحرة وتعددية. وأخيراً، ستُولِي المنظمة اهتماماً خاصاً بالتعددية اللغوية، مع التركيز على اللغات الأصلية والمُهدَدَة بالاندثار، عبر مختلف برامجها.

شعوب في صميم أولوياتنا...

ستظل الأولويتان العامتان والفئتان ذاتا الأولوية محور اهتمام اليونسكو

الأولوية العامة لأفريقيا ستستجيب للاحتياجات الحقيقية للمجتمعات الأفريقية الساعية إلى إحداث تغييرات جوهرية لمواجهة تحدياتها الهائلة. وستعزز المنظمة تعاونها مع الدول الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، والجهات المانحة الدولية، والصناديق، والمجتمع المدني. وستعمل على نشر ثقافة السلام، وتعجيل تحول التعليم، ودفع التقدم في مجالي العلوم والتكنولوجيا، وحماية التراث، وفقًا لأجندة 2063 والاستراتيجية التنفيذية لليونسكو.

إن المساواة بين الجنسين تعد ركيزة أساسية لليونسكو، حيث تلعب النساء دورًا رئيسيًا في بناء مجتمعات عادلة وسلمية. ومن خلال مبادرات رائدة، ستمكن المنظمة الفتيات والنساء من ممارسة كامل حقوقهن دون تمييز أو عنف. وستُعزز المساواة بين الجنسين في جميع مجالات اختصاصها، مما يتيح للنساء الازدهار حتى في أكثر البيئات تحدياً.

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) تحديات وجودية، ويطالب سكانها بتحركات جماعية ونتائج ملموسة للتخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز قدرتهم على الصمود، من خلال تنويع مصادر التمويل. ولتحقيق ذلك، ستقوم اليونسكو بإعداد إطار خاص للضعف متعدد الأبعاد، وذلك بالتشاور مع هذه الدول لدعم البرامج الخاصة بها.

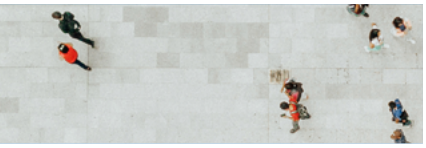

سيتم تمكين الشباب من خلال تطوير المهارات، وإنشاء حاضنات ومسرّعات لريادة الأعمال، وتنظيم منتديات وشبكات عالمية، وتوفير برامج تبادل ثقافي وأكاديمي. كما سيتم إشراكهم في عمليات صنع القرار، مع استخدام الرياضة كأداة لتعزيز السلام والتماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

إلى جانب هذه الأولويات القائمة، يجب اتخاذ اجراءات فعالة لدعم الفئات الأكثر ضعفا في حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات والأزمات. وينبغي أن تكون اليونسكو مستعدة، من خلال صندوق مخصص، للقيام بدورها في مجالات اختصاصها عبر ثلاث مراحل: قبل الأزمات (الوقاية)، وأثناء الأزمات (التخفيف من الأثر)، وبعد الأزمات (التعافي).

رؤية متجذرة في الحوكمة الرشيدة...

ضمان الكفاءة والشفافية والمساءلة...

يعد التخطيط الاستراتيجي، والرصد، والتقييم، وإدارة المخاطر، وتصميم البرامج وتنفيذها وفق مؤشرات أداء رئيسية ملموسة من العناصر الأساسية لليونسكو، إلى جانب تعزيز دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية. سيتم تبسيط عمليات صنع القرار للحد من البيروقراطية وتفادي الازدواجية، مع الاستفادة من أحدث التقنيات. كما ستتمكن الدول الأعضاء من رؤية أوضح للمخصصات المالية من خلال تحسين اليات المتابعة المالية واعتماد أنظمة تقارير شفافة.

تعزيز التنسيق والاتساق...

سيتم تعزيز قطاعات اليونسكو من خلال نهج لامركزي يضمن ديناميكية التعاون والتكامل بين القطاعات والتعاون المشترك. كما سيتم تحسين التنسيق مع المكاتب الميدانية وفيما بينها، مع منحها مزيدا من الاستقلالية والمرونة والاستجابة الفعالة للاحتياجات المحلية. كما ستساهم قنوات التواصل المفتوحة بين الموظفين والإدارة في تحقيق أقصى درجات التناغم والفاعلية. وستحظى الشبكات العالمية لليونسكو واللجان الوطنية بتواصل مستمر ودعم مستدام لتعزيز ادائها وفاعليتها.

ضمان الكفاءة والنزاهة والشمولية...

سيتم إعطاء الأولوية للتوظيف والتدرج الوظيفي على أساس الشفافية والاستحقاق، إلى جانب الاستثمار في بناء قدرات الموظفين. ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين داخل المنظمة – والذي سوف يستمر-، سيتم تكثيف الجهود لضمان تمثيل جغرافي عادل على جميع المستويات، مع إعطاء الأولوية للدول غير الممثلة بالشكل الكافي. كما سيتم توفير بيئة عمل آمنة وأخلاقية وقائمة على الاحترام وشاملة، حيث يتم تقدير وتمكين جميع الموظفين بشكل متساو، مع ضمان الحفاظ على الكفاءات في المنظمة.

تعزيز الرؤية وإبراز التأثير...

لا تزالُ صورة اليونسكو في أذهان الكثيرين مقترنةً فقط بحماية التراث الثقافي، مما يطغى على مساهماتها الهامة الأخرى في التنمية البشرية. لذا، فإن تبني استراتيجية اتصال فعالة تُسلط الضوء على جميع جوانب ولايتها وتأثيرها على الإنسانية هو أمراً بالغ الأهمية. سيتم الاعتماد على سرد القصص والتجارب الشخصية لأفراد تأثرت حياتهم إيجابيًا بفضل اليونسكو. كما ستتضمن الاستراتيجية تعزيز القنوات القائمة، وتوسيع نطاق التغطية، وإقامة شراكات جديدة، والاستفادة من التقنيات الحديثة. ومن شأن هذا النهج أن يعيد تشكيل الصورة الذهنية عن المنظمة مما قد يساهم في جذب المزيد من المانحين في نهاية المطاف.

تنوع الموارد وزيادتها لضمان الاستدامة المالية...

ستعتمد اليونسكو على نجاحاتها في جذب المساهمات الطوعية وإدارة الصناديق المدرة للإيرادات. لكن في ظل التحولات الكبيرة الأخيرة في المشهد الخاص بالتمويل العالمي، يتعين بذل جهود إضافية لاستكشاف كل الفرص الممكنة لحشد الموارد. سيتم تعزيز قدرة الأمانة العامة على جمع الموارد عبر نهج استباقي مع الحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف، وآليات الأمم المتحدة، والصناديق، مع التركيز بشكل خاص على القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، بهدف الحصول على تمويل أكثر مرونة واستدامة. كما سيتم استكشاف مصادر تمويل متنوعة تشمل العلامات التجارية المشتركة، والشراكات الإعلامية، ورعاية الفعاليات الثقافية، وحملات جمع التبرعات المستهدفة، وآليات التمويل مثل أدوات التمويل المستدام، بما في ذلك السندات ذات الأثر الاجتماعي. وأخيراً، سيتمكن المانحون من تتبع مساهماتهم عبر نظام رقمي مخصص، يضمن الشفافية التامة.

انطلاقًا من إيماني العميق بقوة العمل الجماعي، تمثل هذه الرؤية يدا ممدودة ودعوة مفتوحة للعمل المشترك لبناء يونسكو جامعة وشاملة، قادرة على توحيد الشعوب من خلال الحوار والثقة والاحترام المتبادل.

فلنتحد معًا لبناء يونسكو من أجل الشعوب.

السيرة الذاتية

من جامعة حلوان، عن معابد رمسيس الثاني في النوبة، وهو ما أشعل شغفه بالبحث العلمي وإعجابه بمنظمة اليونسكو. حصل على درجة الدكتوراه في علم المصريات من جامعة بول-فاليري مونبلييه ٣ في فرنسا، حيث تم دعوته لاحقاً كأستاذ زائر ثماني مرات بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٣. تعاون لما يقرب من خمسة عشر عامًا مع المعهد الفرنسي للآثار الشرقية في القاهرة IFAO، على نحو يعكس إسهاماته الكبيرة في البحث العلمي والتزامه ببناء قدرات الباحثين الشباب. نُشرت أبحاثه في مجلات ومجموعات علمية دولية مرموقة، وحظيت بتقدير واسع من قبل المجتمع العلمي. كما تم اختياره عضوًا فخريًا في الجمعية الفرنسية لعلم المصريات وعضوًا مراسلًا لمعهد الآثار الألماني، تقديرًا لتفانيه في تعزيز الروابط الثقافية والعلمية.

شملت خبراته أيضًا العديد من المناصب الأكاديمية، لاسيما بجامعة حلوان حيث عمل كمدير لمركز التعليم المفتوح، ورئيس قسم الإرشاد السياحي، ووكيل كلية السياحة والفنادق. كما كان له دور محوري في تطوير برامج ماجستير في مجالات التراث الثقافي،

خالد أحمد العناني علي عز، من مواليد عام ١٩٧١، هو شخصية بارزة معروفة بخبراتها وإسهاماتها البارزة في مجالات متعددة مثل التعليم، البحث العلمي، الثقافة، السياحة، الإدارة، الخدمة العامة، والعلاقات الدولية. شغل سابقًا منصب وزير السياحة والآثار بمصر، ويشغل حاليًا منصب أستاذ علم المصريات في جامعة حلوان، حيث انضم لهيئة التدريس منذ أكثر من ثلاثين عامًا. لم يقتصر تدريسه للحضارة والآثار والكتابة المصرية القديمة على مصر فقط، بل امتد ليشمل مؤسسات أكاديمية دولية مرموقة. وقد تمكن الآلاف من الطلاب والباحثين المصريين والأجانب من الاستفادة من علمه الغزير وخبرته الواسعة، كما أثرى الخطاب الأكاديمي وعزز الوصول إلى المعرفة والحوار بين الثقافات من خلال محاضراته ومشاركاته العلمية في نحو عشرين دولة. إتقانه للغات العربية والفرنسية والإنجليزية يعكس مهاراته العالية في التواصل، وهو ما يجعله فاعلًا أساسيًا في تعزيز التعاون الدولي.

بعد أن بدأ مسيرته المهنية كمرشد سياحي، وهي المهنة التي أثارت فضوله وتقديره للتعددية الثقافية، حصل على درجة الماجستير

الاحتياجات المالية للوزارة، عمل على إصدار قانونًا في عام ٢٠٢٢ يقضي بإنشاء صندوق لدعم السياحة والآثار. وقد أدى هذا التشريع إلى مضاعفة الموارد إلى أربعة أمثال، مما ضمن توفير تمويل مالي كبير، متنوع ومستدام، مخصص للترويج السياحي، بالإضافة إلى الحفاظ على التراث الثقافي. كما بادر بإصلاحات تشريعية جوهرية لتعزيز وحماية وإدارة التراث الثقافي والمتاحف، إلى جانب دعم نمو القطاع السياحي الذي يعد أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

على رأس فريق عمل يضم ما يقرب من خمسة وثلاثين ألف موظف، أشرف بنجاح على إدارة أكثر من ألفي موقع أثري، وحوالي أربعين متحفاً، وآلاف المنشآت الفندقية والسياحية الخاصة، والتي يرتبط بها أكثر من مليون شخص بقطاع السياحة. واشتُهر بقيامه بزيارات ميدانية دورية إلى المواقع الأثرية والمتاحف والمقاصد السياحية، مما سمح له ببناء علاقة مباشرة مع الموظفين والمجتمعات المحلية مما عزز من مشاركتهم في الحفاظ على التراث وتنمية السياحة المستدامة.

أشرف على إنشاء وتطوير أكثر من عشرين متحفًا أثناء فترة عمله الوزارية، بما في ذلك المتحف القومي للحضارة المصرية، الذي والمتاحف، والسياحة، بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية دولية. وتم تعيينه مؤخرًا عضوًا في مجلس أمناء الجامعة الفرنسية في مصر، بالإضافة إلى عضويته في مجالس أمناء جامعات أخرى في القاهرة، على نحو يؤكد مكانته في المجال الأكاديمي.

بعد رئاسته للمتحف القومي للحضارة المصرية والمتحف المصري بالقاهرة، عُيّن وزيرًا للآثار في عام ٢٠١٦، حيث تميز بقدرته على الجمع بين الدقة والنهج العلمي، مع تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة. وفي عام ٢٠١٩، وبعد تكليفه بضم وزارة السياحة إلى مهامه، أشرف بنجاح على دمج وزارتي السياحة والآثار، واللتين ظلتا منفصلتين منذ عام ١٩٦٦. كما قاد عملية إعداد الإستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة وإستراتيجية الترويج السياحي لمصر، مما يؤكد على امتلاكه رؤية طويلة الأمد والتزامه بالتخطيط بشكل علمي.

أثبت قدرات متميزة في قيادته للهيئات الست التابعة للوزارة وإدارته لميزانياتها السنوية التي قاربت مما يعادل خمسمائة مليون دولار أمريكي، لاسيما من خلال تعبئة موارد مالية إضافية، وتأمين الرعاة، وإقامة شراكات ناجحة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وانطلاقاً من رؤيته الاستراتيجية ولضمان تلبية

نجح في تنظيم ما يقرب من خمسة عشر معرضًا مؤقتًا للآثار المصرية في عشر دول، من بينهم معرض «توت عنخ آمون كنز الفرعون» في باريس عام ٢٠١٩ الذي حقق رقمًا قياسيًا، لجذبه أكثر من ١,٤ مليون زائر.

ومن أبرز إنجازاته تنظيم فعاليات ثقافية كبرى حظيت باهتمام ومشاركة دولية واسعة، مثل «الأقصر: طريق الكباش» و«موكب المومياوات الملكية»، حيث أصبح هذا الموكب التاريخي، الذي عبرت فيه المومياوات الملكية شوارع القاهرة في عرض مذهل، بمثابة رمزًا أيقونياً لحقبته الوزارية. وقد عكست هذه المبادرات المبتكرة عظمة التراث المصري الممتد لآلاف السنين، وأبهرت ملايين المتابعين من جميع أنحاء العالم، وأسفرت عن تحقيق طفرة كبيرة في قطاع السياحة، فضلاً عن مساهمتها في رفع الوعي الأثري للمواطنين المصريين، خاصة الشباب، مما كان جلياً في الزيادات الملحوظة لأعداد الزائرين المصريين للمواقع الأثرية وللمتاحف.

أطلق كذلك مشروعات مبتكرة تعتمد على استخدام التكنولوجيا في قطاع التراث الثقافي، وشجع من استخدامها في أعمال البعثات الأثرية. كما قام أيضاً – في أحيان كثيرة بالشراكة مع القطاع الخاص- بإدخال الوسائل الرقمية لإثراء تجربة الزائرين، وتعزيز التواجد الرقمي للوزارة. فضلاً عن ذلك، شهدت فترته الوزارية إنشاء منصة إلكترونية لحجز تذاكر المواقع الأثرية والمتاحف عبر الإنترنت، بالإضافة إلى قاعدة بيانات ديناميكية للعاملين في قطاع السياحة، لتقديم الدعم اللازم للفئات الأكثر تضرراً خلال الأزمات التي قد يشهدها قطاع السياحة.

انطلاقاً من التزامه العميق بمبادئ حقوق الإنسان، عمل باستمرار على تعزيز الإدماج والمساواة، وسعى بدون كلل إلى جعل الثقافة في متناول الجميع، خاصة الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة.

تم تنفيذه بالتعاون مع منظمة مع اليونسكو، والمتحف المصري الكبير، أحد أكبر المتاحف في العالم بتكلفة تقديرية تقارب مليار دولار أمريكي. كما نجحت الوزارة في عهده في تنفيذ أكثر من خمسين مشروع ترميم بالمواقع والمعالم والقصور الأثرية والمباني الدينية التاريخية، من بينها الجامع الأزهر، والكنائس القبطية والأديرة على مسار «رحلة العائلة المقدسة»، بالإضافة إلى الآثار اليهودية مثل معبد إلياهو هانابي في الإسكندرية. وبفضل نهجه الاستباقي، أشرف على عمل أكثر من ثلاثمائة بعثة أثرية مصرية ومشتركة ودولية تمثل خمسة وعشرين دولة، مما أسفر عن اكتشافات أثرية هامة، خاصة في مواقع التراث العالمي لليونسكو. علاوة على ذلك، وبصفته رئيسًا للجنة القومية لاسترداد الآثار، أشرف على استعادة آلاف القطع الأثرية المصرية المهربة من أكثر من عشرين دولة.

لعب دورًا محوريًا في تعزيز علاقات مصر الدولية من خلال دبلوماسيته الثقافية، حيث تعاون بشكل وثيق مع عديد من البلدان والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية. كما استضاف وترأس مؤتمرات كبرى، وأبرم مذكرات تفاهم مع عديد من الدول. وفي سعيه إلى تعزيز التبادل الثقافي كوسيلة لنشر السلام،

في عام ٢٠١٥، تم تكريمه بلقب فارس بوسام الفنون والآداب في فرنسا. وفي عام ٢٠٢٠، نال وسام الاستحقاق من جمهورية بولندا، ثم في عام ٢٠٢١، حصل على وسام الشمس المشرقة من اليابان تقديرًا لإسهاماته البارزة.

وفي سبتمبر ٢٠٢٤، منحته جامعة پول- ڤاليري مونپلييه ٣ الدكتوراه الفخرية، بينما تم اختياره في نوفمبر ٢٠٢٤، سفيرًا للسياحة الثقافية من قبل منظمة الأمم المتحدة للسياحة، ومؤخرًا كراعٍ لصندوق التراث العالمي الأفريقي.

حظى ترشيحه لمنصب المدير العام لليونسكو، الذي أعلنته مصر في عام ٢٠٢٣، بدعم الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى تأييد علني من قبل العديد من الدول الأخرى. وحال انتخابه لمنصب مدير عام اليونسكو، سيصبح أول مدير عام من العالم العربي وثاني مدير عام أفريقي منذ تأسيس المنظمة قبل ثمانين عاماً.

متزوج وله ابن.

وأطلقت تحت قيادته برامج تعليمية مكثفة للأطفال في المواقع الأثرية والمتاحف والمدارس، إلى جانب مبادرات لتنمية قدرات موظفي الوزارة، والعاملين في القطاع السياحي والمجتمعات المحلية. كما جعل المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب محوراً رئيسياً في سياساته وجهوده للإصلاح الهيكلي بالوزارة.

تميز أيضاً بقدراته في إدارة الأزمات، خاصة في مواجهة جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا. حيث قام بسرعة وفعالية بتطبيق بروتوكولات صارمة للصحة والسلامة العامة. وبفضل دعمه المستمر، حصل سبعة عشر ألف سائح أوكراني عالقين في مصر على مساعدة نموذجية حتى عودتهم إلى أوروبا. وقد قدمت السياسات التي تبناها خلال هاتين الأزمتين دعماً اجتماعياً واقتصادياً شاملاً لقطاع السياحة والعاملين به، مما ساهم في انتعاش سريع وقوي للسياحة بحلول صيف عام ٢٠٢٢.

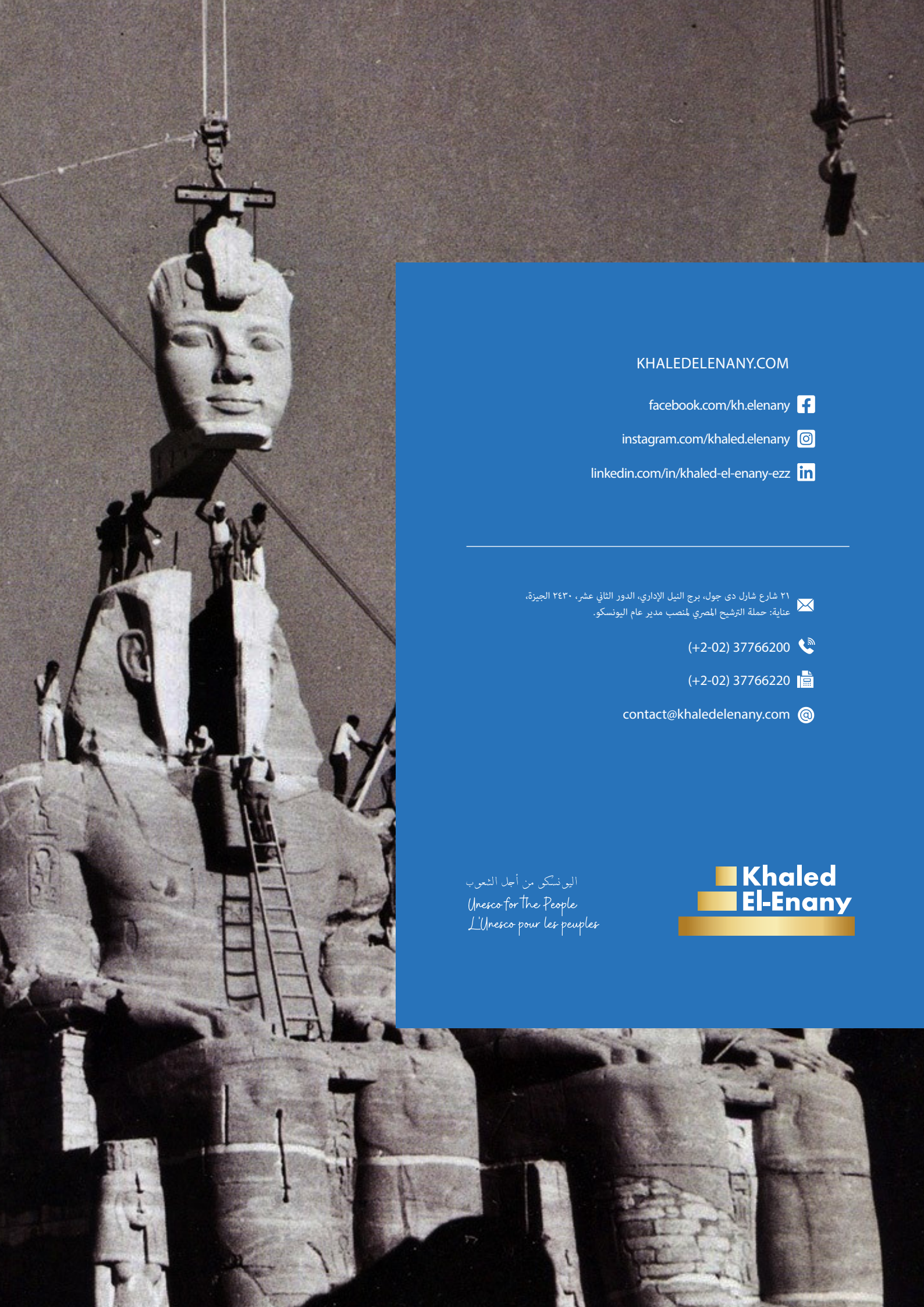

KHALEDELENANY.COM

facebook.com/kh.elenany

instagram.com/khaled.elenany

linkedin.com/in/khaled-el-enany-ezz

---

٢١ شارع شارل دى جول، برج النيل الإداري، الدور الثاني عشر، ٢٤٣٠ الجيزة،
عناية: حملة الترشيح المصري لمنصب مدير عام اليونسكو.

(+2-02) 37766200

(+2-02) 37766220

contact@khaledelenany.com

اليونسكو من أجل الشعوب
Unesco for the People
L'Unesco pour les peuples

Khaled El-Enany